

المُفْصِّلَةُ بَيْنَ الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ فِي الْحَجِّ لِلدَّكُورِ نَوْرِ الدِّينِ عَتَر

بعد أن اتفقت كلمة العلماء على مشروعية أي حال من أحوال الاحرام : الافراد والقران والتمتع من غير كراهة اختلفوا في أيها أفضل وأكثر ثوابا من غيره ، وتشعب الخلاف في ذلك ، وقيل بأفضلية كل واحد منها ، كما نوضحه فيما يلي :

والقران أفضل منه بلا خلاف ، لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه «(٣)» .

وبهذا المذهب أي تقديم الأفراد « قال عمر بن الخطاب ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود وابن عمر ، وجابر ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، وداود »(٤) .

وزهب الحنفية الى ان أفضلها القران ، ثم التمتع ثم الأفراد «(٥)» ، وهو قول سفيان الثوري ، والمزني صاحب الشافعي ، وابن المنذر ، وابي اسحاق المروزي «(٦)» .

وقدموا التمتع على الأفراد لأن « في التمتع جمعا بين العبادتين فأشبه القران ، ثم فيه زيادة نسك ، وهي إراقة الدم »(٧) .

ذهب المالكية «(١)» والشافعية «(٢)» إلى أن الأفراد أفضل من القران والتمتع ، إلا أن المالكية قالوا : أفضلها الأفراد ثم القران ثم التمتع ، على المشهور عندهم في ترتيب الفضل ، واستدلوا على أفضلية القران على التمتع بأنه « في عمله كالمفرد ، والمفرد أفضل ، فما قارب فعله كان أفضل » .

وقال الشافعية : أفضلها الأفراد ثم التمتع ثم القران ، وهو مؤخر عنهما ، لأن أفعال النسكين فيهما أكمل منها في القران .

وشرط هذا التقديم للأفراد على ما صرح به الشافعية - « أن يحج ثم يعتمر في سنة ، فان أخر العمرة عن سنة فكل واحد من التمتع

(٤) المجموع ج ٧ ص ١٤٠ .

(٥) الهداية ج ٢ ص ١٩٩ و ٢١٠ .

(٦) المجموع ج ٧ ص ١٤٠ .

(٧) الهداية ج ٢ ص ٢١٠ .

(١) شرح الرسالة وحاشية العروبي ج ١ ص ٤٩٠ .

(٢) شرح المنهاج للمحلي ج ٢ ص ١٢٨ ونهاية المحتاج ج ٢

ص ٤٤٣ والمجموع ج ٧ ص ١٣٩ .

(٣) المجموع الموضع السابق .

انه تمتع ، وروي عنه انه كان قارنا . . . »
 لكن الامام أحمد صرح فقال : « لا أشك
 أن رسول الله ﷺ كان قارنا ، والتمتع أحب
 إليّ . . . »^(٥) . فلا بد أنه نظر في الترجيح في
 سبيل آخر ، كما سنبين .

وقال القاضي عياض^(٦) : « قد أكثر الناس
 الكلام على هذه الأحاديث ، من علماء
 وغيرهم : فمن مجيد منصف ، ومن مقصر
 متكلف ، ومن دخيل مكره ، ومن مقتصر
 مختصر ، وأوسعهم نفساً في ذلك أبو جعفر
 الطبري الحنفي ، وإن كان تكلف في ذلك
 في زيادة على ألف ورقة . وتكلم معه في
 ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري ، ثم أبو عبد الله
 ابن أبي صفرة بن المهلب ، والقاضي أبو الحسين بن
 الله بن المرابط ، والقاضي أبو الحسين بن
 القصار البغدادي ، والحافظ أبو عمرو بن عبد
 البر ، وغيرهم » . ا هـ .

ونذكر فيما يلي جملة موجزة من أدلة كل
 فريق ، ثم نعقب ببيان التوجيه في ذلك :
 (أ) أما أدلة القائلين أنه ﷺ كان مفرداً
 فمنها :

١ - حديث عائشة في إحرام الصحابة كل
 فريق بوجه الاحرام وقولها : « وأهل رسول الله

وذهب الحنبلي^(١) الى أن التمتع أفضل ،
 فالإفراد ، فالقران ، وهو قول الامام الشافعي
 رحمه الله تعالى في كتاب اختلاف الحديث ،
 وقول من ذكرنا رأيهم باستحباب الفسخ .
 وقدموا الأفراد على القران لأن فيه كمال
 أعمال النسكين .

ومنشأ الخلاف في ذلك اختلافهم في صفة
 حجة النبي ﷺ على أي حال من هذه الأحوال
 أداها ، وقد أدلى كل فريق بروايات صحيحة
 صالحة في الجملة ، ورجح ما ذهب اليه
 بمرجحات يطول بسطها .

قال الكمال بن الهمام الفقيه الحنفي
 المحقق^(٢) : « اختلفت الأمة في احرامه عليه
 السلام ، فذهب قائلون الى أنه أحرم مفرداً
 ولم يعتمر في سفرته تلك ، وآخرون الى أنه
 أفرد واعتمر فيها من التنعيم ، وآخرون الى أنه
 تمتع ولم يحل لأنه ساق الهدي ، وآخرون الى أنه
 تمتع وحل ، وآخرون الى أنه قرن . . . » .

وقال المحلي^(٣) : « ومنشأ الخلاف
 اختلاف الرواة في احرامه ﷺ . . . »

وقال ابن رشد في بداية المجتهد^(٤) :
 « والسبب في اختلافهم اختلافهم فيما فعل
 رسول الله ﷺ من ذلك ، وذلك أنه روي عنه
 عليه الصلاة والسلام أنه كان مفرداً ، وروي

(٤) ج ١ ص ٣٢٤ .

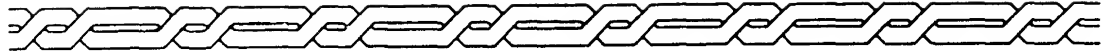
(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٢٥ ومطالب أولي النهي ج ٢ ص
 ٣٠٧ .

(٦) كما في المجموع ج ٧ ص ١٥٣ .

(١) مطالب أولي النهي ج ٢ ص ٣٠٦ - ٣٠٧ والكافي ج ١ ص
 ٥٣٤ - ٥٣٥ .

(٢) فتح القدير ج ٢ ص ١٩٩ .

(٣) في شرح المنهاج ج ٢ ص ١٢٨ ومثله في النهاية للرملي ج
 ٢ ص ٤٤٣ .



ﷺ بالحج» ، متفق عليه (١) .

٢ - حديث عطاء عن جابر قال : « أهلك النبي ﷺ هو وأصحابه بالحج ، وليس مع أحد منهم هدي غير النبي ﷺ وطلحة .. » متفق عليه .

وفي رواية لأبي داود « أهلكنا مع رسول الله ﷺ بالحج خالصا لا يخالطه شيء » (٢) .

٣ - حديث ابن عمر « أن رسول الله ﷺ أهلك بالحج مفرداً » أخرجه مسلم والترمذي (٣) .

٤ - حديث عروة بن الزبير السابق (٤) وقوله فيه عن عائشة أنه ﷺ : « أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة .. » متفق عليه . واللفظ للبخاري .

فهذه الأدلة تثبت أنه ﷺ حج مفرداً ، ولا يفعل إلا ما هو الأفضل .

وأيدوا مذهبهم هذا بمرجحات معنوية لإفراد الحج ، نذكر منها :

(١) ان الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعد النبي ﷺ أفردوا الحج وواظبوا عليه ،

كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان ، واختلف فعل علي رضي الله عنهم أجمعين وانما اختلف فعله لبيان الجواز .

(٢) ان الأفراد لا يجب فيه دم بالاجماع ، وذلك لكماله ، ويجب الدم في التمتع والقران ، وذلك الدم جبران لسقوط الميقات وبعض الأعمال ، ولأن ما لا خلل فيه ولا يحتاج الى جبر أفضل .

(٣) ان الأمة أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة ، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع ، وبعضهم كره التمتع والقران ، وان كانوا يجوزونه ، فكان ما أجمعوا على انه لا كراهة فيه أفضل (٥) .

ب) وأما الأدلة على انه ﷺ كان قارناً فكثيرة تبلغ جملة احاديثها بضعاً وعشرين حديثاً ، عن سبعة عشر صحابياً ، (٦) نذكر منها :

(١) حديث أنس رضي الله عنه قال : « سمعت النبي ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعاً ، قال بكر - الراوي عن أنس - فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي بالحج وحده ، فلقيت أنساً فحدثته بقول ابن عمر؟ فقال

لمسلم . ولفظ الترمذي : « ان النبي ﷺ أفرد الحج وأفرد

أبو بكر وعمر وعثمان » . وفي رواية أخرى عند مسلم عن ابن عمر : « أهلكنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً » .

(٤) ص ٢٤ - ٢٥ .

(٥) المجموع بتصرف يسير ج ٧ ص ١٥٥ - ١٥٦ ونهاية المحتاج ج ٢ ص ٤٤٣ .

(٦) أوردتها تفصيلاً وخرجها ابن القيم في زاد المعاد ج ١ ص ١٧٧ - ١٨١ وأشار إليها اجمالاً في التعليق عن سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(١) سبق في فقرة (٣٩) .

(٢) البخاري (باب تقضي المناسك كلها الا الطواف) ج ٢ ص ١٥٩ ومواضع أخرى ومسلم (باب وجوه الاحرام) ج ٤ ص ٣٦ - ٣٧ وأبو داود (افراد الحج) ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ولفظ « أهل النبي من عند البخاري وأبي داود ، وسائر الروايات عندهما وكل روايات مسلم لم تذكر النبي ﷺ .

(٣) مسلم (باب في الافراد والقران) ج ٤ ص ٥٢ والترمذي (ما جاء في افراد الحج) ج ٣ ص ١٨٣ . واللفظ

متفق عليه . وفيهما : « قال رجل برأيه ما شاء » (٤) .

(٥) حديث عمر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ بوادي العقيق يقول : « أتاني الليلة آت من ربي ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة في حجة » أخرجه البخاري (٥) .

(٦) حديث سعيد بن المسيب في اختلاف علي وعثمان السابق (٦) فإنه ظاهر في أنه ﷺ حج قارنا .

وحيث ثبت أنه ﷺ حج قارنا كان القرآن أفضل .

وأيدوا مذهبهم بمرجحات تذكر منها : (١) ان في القرآن جمعاً بين العبادتين فأشبه الصوم مع الاعتكاف ، والحراسة في سبيل الله مع صلاة الليل .

(٢) ان فيه تعجيل الإحرام بالعمرة والاسراع الى العبادة .

(٣) ان فيه استدانة الاحرام بهما من الميقات إلى أن يفرغ منهما ، وهذه مزية له على التمتع ، فيكون أفضل (٧) .

أنس : ما تعدونا الا صبياناً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : لبيك عمرةً وحجاً . رواه البخاري ومسلم ، واللفظ لمسلم : ولفظ البخاري : « فلما علا على البيداء لبي بهما جميعاً » (١) .

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : « تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ م وأهل بالعمرة ثم أهل بالحج . . . » متفق عليه من حديث الزهري عن سالم عن أبيه ابن عمر (٢) .

(٣) وفيهما بالسند عن الزهري عن عروة ان عائشة رضي الله عنها أخبرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة الى الحج ، فتمتع الناس معه (٣) ، بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ .

(٤) حديث عمران بن حصين انه قال لمطرف : « أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به : ان رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمرة ، ثم لم يمه عنه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه » . أخرجه مسلم وأصله

فقال : « وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى وساق الهدى من الناس » .

(٤) البخاري (باب التمتع) ج ٢ ص ١٤٣-١٤٤ ومسلم (جواز التمتع) ج ٤ ص ٤٧-٤٨ .

(٥) (باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك) ج ٢ ص ١٣٥-١٣٦ .

(٦) فقرة (٨٣) .

(٧) الهداية ج ٢ ص ٢٠٣ .

(١) البخاري من طريق أبي قلابة عن أنس (باب التعميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال) ج ٢ ص ١٣٩ (باب نحر البدن قائمة) ج ٢ ص ١٧١ ومسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني عن أنس (باب في الأفراد والقران بالحج والعمرة) ج ٤ ص ٥٢ .

(٢) وهي سلسلة من أصح الأسانيد البخاري (باب من ساق البرد معه) ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨ ومسلم (باب وجوب الدم على المتمتع) ج ٤ ص ٤٩-٥٠ .

(٣) اي الذين ساقوا الهدى ، كما صرح به في حديث ابن عمر



وأما القول انه ﷺ كان متمتعاً فاستدل له بأحاديث كثيرة وصف فيها حجه ﷺ باسم التمتع ، منها :

(١) حديث الزهري عن عروة عن عائشة في تمتعه ﷺ بالعمرة الى الحج ، فتمتع الناس معه متفق عليه^(١) .

(٢) حديث ابي جَمْرَةَ الضُّبَيْي قال : « تمتعتُ فنهاني ناس عن ذلك ، فأُتيتُ ابن عباس فسألته عن ذلك ؟ فأمرني بها . قال : ثم انطلقت الى البيت فنمت فأُتاني آت في منامي فقال : عمرة متقبلة وحج مبرور . قال : فأُتيت ابن عباس فأخبرته بالذي رأيت فقال : الله أكبر الله أكبر ، سنة أبي القاسم ﷺ » متفق عليه واللفظ لمسلم^(٢) .

(٣) حديث محمد بن عبد الله بن الحارث انه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس - عام حج معاوية بن أبي سفيان - وهما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج ، فقال الضحاك بن قيس : لا يعقل ذلك الا من جهل أمر الله عز وجل . فقال سعد : بش ما قلت يا ابن أخي ! فقال الضحاك : فان عمر ابن الخطاب قد نهى عن ذلك ؟ فقال سعد :

قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه » . اخرجه مالك والترمذي والنسائي .^(٣) .

(٤) حديث سالم بن عبد الله بن عمر أنه سمع رجلاً من أهل الشام وهو يسأل عبد الله ابن عمر عن التمتع بالعمرة الى الحج ؟ فقال عبد الله بن عمر : هي حلال . فقال عبد الشامي : ان أباك قد نهى عنها . فقال عبد الله بن عمر : أرأيت ان كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ ، أأمر أبي نتبع أم أمر رسول الله ﷺ ؟

فقال الرجل : بل أمر رسول الله ﷺ . فقال : « لقد صنعها رسول الله ﷺ » . اخرجه الترمذي^(٤) .

فاستدل الموفق بن قدامة^(٥) بذلك على انه ﷺ كان متمتعاً ، وان التمتع أفضل من الافراد والقران .

وأما غيره فرجح التمتع بأدلة أخرى ، كما ان امام المذهب احمد بن حنبل جزم بأنه ﷺ كان قارناً ، فتعين أن يكون ترجيح التمتع لدليل آخر .

وذلك^(٦) « ان النبي ﷺ أمر أصحابه لما طافوا وسعوا ان يجعلوها عمرة الا من ساق

(٣) الموطأ (ما جاء في التمتع) ج ١ ص ٢٥٠ والترمذي ج ٣ ص ١٨٥ ليس فيه « عام حج معاوية » والنسائي ج ٥ ص ١٥٢-١٥٣ . وقال الترمذي « حديث صحيح » . انتهى . وأصله في مسلم ج ٤ ص ٤٧ من طريق آخر عن سعد ليس فيه ان النبي ﷺ فعلها .

(٤) ج ٣ ص ١٨٥-١٨٦ .

(٥) في الكافي ج ١ ص ٥٣٤-٥٣٥ .

(٦) كما قال في مطالب أولي النهى ج ٢ ص ٣٠٦ .

(١) سبق تخريجه في هذا البحث .

(٢) البخاري (باب فمن تمتع بالعمرة الى الحج) ج ٢ ص ١٦٧ ومسلم (باب جواز العمرة في أشهر الحج) ج ٤ ص ٥٧ .

وأبو جَمْرَةَ الضُّبَيْي هو نصر بن عمران الضُّبَيْي ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة . روى له الستة كما في تقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٠٠ .



الهدي ، وثبت على احرامه لسوقه الهدي ، وتأسف بقوله : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ، ولأحللت معكم » ، ولا ينقل أصحابه الا الى الأفضل ، ولا يتأسف الا عليه . لما في التمتع من اليسر والسهولة ، مع كمال أفعال النسكين » .

حل مشكل الاختلاف في صفة حجته ﷺ .

وقد عظم هذا الاختلاف في حجة النبي ﷺ على بعض الناس . حتى ندد الخطابي^(١) بطائفة منهم لطعنهم في الأحاديث والرواية وقال : « لو يُسروا للتوفيق وأعِينوا بحسن المعرفة لم ينكروا ذلك ، ولم يدفعوه ، وقد أنعم الشافعي ببيان هذا المعنى في كتاب اختلاف الحديث وجود الكلام فيه . . . » .

وقد ذكر ان الامام الشافعي^(٢) أجاب بأن « معلوما في لغة العرب جواز اضافة الفعل الى الامر به ، كجواز اضافته الى الفاعل له ، كقولك : بنى فلان داراً إذا أمر ببنائها ، وضرب الأمير فلانا اذا أمر بضربه ، وروي رجم رسول الله ﷺ ماعزاً ، وقطع يد سارق رداء صفوان ، وانما أمر برجمه ولم يشهده ، وأمر بقطع يد السارق ، ومثله كثير في الكلام . وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم المفرد

ومنهم القارن والمتمتع ، وكل منهم يأخذ عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه ، فجاز أن يضاف كلها الى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها وأذن فيها ، وكل قال صدقا وروى حقا لا ينكره الا من جهل وعاند وبالله التوفيق » .

وأجاب ابن قدامة^(٣) عن حديث القران فقال : « ان النبي ﷺ أدخل الحج على العمرة حين امتنع عليه الحل منها » . يعني انه ﷺ كان متمتعا ابتداء ، ثم قرن حين أمر من لم يسق الهدي بفسخ حجه الى عمرة ، وأدخل الحج على العمرة لأنه امتنع الحل عليه .

والأجوبة والترجيحات يطول بسطها ، ويخرج بها الكلام عن البحث الفقهي ، فليرجع فيها الى مواضعها من كتب الفقه والحديث^(٤) .

لكن يلاحظ على اجوبة القائلين بالافراد أو التمتع أن فيها تكلفاً ظاهراً بالنسبة للأحاديث الكثيرة المصراحة بأنه ﷺ كان قارنا تصريحاً يصعب معه التأويل ، لذلك نجد المحققين من مختلف المذاهب جزموا بأنه ﷺ كان قارنا ، وبه وفقوا بين الروايات توفيقاً قريباً غير مستكره ، بعيداً عن التكلف ، مدعماً بدلالة شواهد واقع القصة التي فيها تصريح لا يدفع

ذكر في المجموع .

(٤) انظر المراجع السابقة وزاد المعاد ج ١ ص ١٨٣ - ١٩٦ فصل في اعداد القائلين بهذه الأقوال وبيان منشأ الوهم والغلط . وفتح القدير ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٣ وفتح الباري ج ٣ ص ٢٧٧ - ٢٧٦ .

(١) في معالم السنن ج ٢ ص ٣٠٢ .

(٢) في كتاب اختلاف الحديث آخر الزم ج ٨ ص ٦٤ وما بعد وانظر المرجع السابق والمجموع ج ٧ ص ١٥٢ - ١٥٤ . وسياق الكلام من معالم السنن .

(٣) في الكافي ج ١ ص ٥٣٥ «هو رأي للقاضي عياض كما



بأنه ﷺ كان قارناً ، وهو رأي الامام احمد بن حنبل وابن قيم الجوزية ، والنووي ، والكمال ابن الهمام .

ونعرض فيما يلي مسلكين لأصحاب هذا الرأي في الجمع بين الأحاديث يعبران عن غيرهما .

المسلك الأول : مسلك الامام النووي :

رجح الامام النووي كونه ﷺ قارناً ، وجمع بين الأحاديث ، ثم بين ترجيح الأفراد على ضوء ذلك ببيان واضح نذكره بنص من كتابه المجموع^(١) :

« والصواب الذي نعتقده أنه ﷺ أحرم أولاً بالحج مفرداً ، ثم أدخل عليه العمرة فصار قارناً ، وإدخال العمرة على الحج جائز على أحد القولين عندنا ، وعلى الأصح لا يجوز لنا ، وجاز للنبي ﷺ تلك السنة للحاجة وأمر به في قوله « لبيك عمرة في حجة » كما سبق^(٢) .

فاذا عرفت ما قلناه سهل الجمع بين الأحاديث .

فمن روى أنه ﷺ كان مفرداً وهم الأكثرون كما سبق أراد أنه اعتمر أول الاحرام ، ومن روى انه كان قارناً أراد أنه اعتمر آخره . وما بعد احرامه .

ومن روى انه كان متمتعاً أراد التمتع

اللغوي ، وهو الانتفاع والالتذاذ ، وقد انتفع بان كفاه عن النسكين فعل واحد ، ولم يحتج الى أفراد كل واحد بعمل ، ويؤيد هذا الذي ذكرته ان النبي ﷺ لم يعتمر تلك السنة عمرة مفردة لا قبل الحج ولا بعده ، وقد قدمنا أن القرآن أفضل من أفراد الحج من غير عمرة بلا خلاف ، ولو جعلت حجته ﷺ مفردة لزم أن لا يكون اعتمر تلك السنة ، ولم يقل احد ان الحج وحده أفضل من القرآن .

وعلى هذا الجمع الذي ذكرته ينتظم الأحاديث كلها في حجته ﷺ في نفسه .

وأما الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام : قسم أحرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدي فبقوا عليه حتى تحللوا منه يوم النحر .

وقسم بعمرة فبقوا في عمرتهم حتى تحللوا قبل يوم عرفة ثم أحرموا بالحج من مكة .

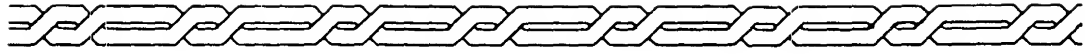
وقسم بحج وليس معه هدي فيها ولا أمرهم ﷺ أن يقبلوا حجهم عمرة .

وعلى هذا تنتظم في احرام الصحابة : فمن روى أنهم كانوا قارين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم ، وهم الطائفة الذين علم ذلك منهم وظن ان الباقيين مثلهم .

فهذا الذي ذكرته من الجمع والتأويل هو المعتمد ، وحاصله ترجيح الأفراد ، لأنه ﷺ اختاره أولاً ، وانما ادخل عليه العمرة لتلك المصلحة السابقة ، وهي بيان جواز الاعتمار

(٢) يشير الى حديث عمر رضي الله عنه « صل في هذا الوادي ... » السابق .

(١) ج ٧ ص ١٥٠-١٥٢ .



في أشهر الحج ، وكانت العرب تعتقد ان ذلك من أفجر الفجور ، فأراد بيانه في تلك السنة التي جمعت من الحلق ما لم يجتمع قبلها مثلها ، ليظهر فيهم ذلك ، ويشتهر جوازه وصحته عند جمعهم . وان كان ﷺ قد اعتمر قبل ذلك مرات في أشهر الحج ، الا انها لم تشتهر اشتها هذه ، في حجة الوداع ، ولا قريبا منها ، وكل هذا لا يخرج الافراد عن كونه الأفضل . انتهى ..

المسلك الثاني : مسلك الكمال بن الهمام الحنفي .

ويرى انه ﷺ كان قارنا منذ أول احرامه :
ويوفق بين الأحاديث فيقول (١٠) :

« لا شك انه تترجح رواية تمتعه لتعارض الرواية عمن روى عنه الافراد ، وسلامة رواية غيره ممن روى التمتع دون الافراد .

ولكن التمتع بلغة القرآن الكريم وعرف الصحابة أعم من القرآن كما ذكره غير واحد ، واذا كان أعم منه احتمل انه يراد به الفرد المسمى بالقران في الاصطلاح الحادث ، وهو مدعانا ، وان يراد به الفرد المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح ، فعلياً أن ننظر أولاً في انه أعم في عرف الصحابة أولاً ، وثانياً في ترجيح أي الفردين بالدليل ، والأول يبين في ضمن الترجيح ، وثم دلالات أخر على الترجيح مجردة

عن بيان عمومه عرفا . . . » .

ثم استدل لعموم مصطلح « تمتع » بما في الصحيحين وغيرهما من حديث اختلاف علي وعثمان في المتعة ؛ وان علياً رضي الله عنه « أهل بهما » كما سبق (٢) وأحاديث أخرى كثيرة لا نطيل بها هنا .

واستدل على ان المراد بالتمتع هنا هو القرآن بحديث انس السابق (٣) : « سمعت رسول الله ﷺ يلبي الحج والعمرة جميعاً » . وأحاديث أخرى كثيرة .

ثم قال (٤) : « ومما يمكن الجمع بين روايات الافراد والتمتع أن يكون سبب روايات الافراد سماع من رواه تلبيته عليه السلام بالحج وحده ، وانت تعلم أنه لا مانع من افراد ذكر نسك في التلبية وعدم ذكر شيء أصلاً ، وجمعه أخرى مع نية القران ، فهو نظير سبب الاختلاف في تلبيته عليه السلام ، اكانت دبر الصلاة ، أو استواء ناقته ، أو حين علا على البيداء . . . » (٥) .

فقد جعل ابن الهمام « التمتع » اصطلاحاً شرعياً شاملاً لاصطلاح « التمتع » و « القرآن » عند الفقهاء ، وهذا أولى من جعله إطلاقاً لغوياً كما سلك النووي ، لأن الاصطلاح الشرعي مقدم على اللغوي ، فتفسير الأحاديث به على أنه كذلك شرعاً أولى ، خصوصاً وقد أثبتت الأدلة ذلك .

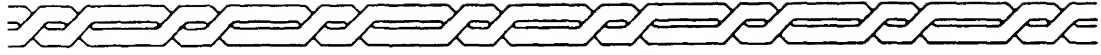
(١) ج ٢ ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) في فقرة (٨٣) .

(٣) في فقرة (٩١ / ب) .

(٤) ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥) أي ان كل ذلك صحيح وواقع ، وقد ذكر كل صحابي منه ما سمعه من تلبيته ﷺ .



كذلك فقد تحاشى هذا الطريق محاذير ترد على المسلك الأول ، أوضحها ابن القيم بجلاء فقال^(١) : « ولا ريب ان في هذا القول من مخالفة الأحاديث المتقدمة ، ودعوى التخصيص للنبي ﷺ باحرام لا يصح في حق الأمة ما يرده ويبطله » .

ومما يرده ان أنساقا قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر بالبيداء ، ثم ركب وصعد جبل البيداء ، وأهل بالحج والعمرة حين صلى الظهر . وفي حديث عمران الذي جاءه من ربه قال له : صل في هذا الوادي المبارك وقل : عمرة في حجة . فكذلك فعل رسول الله ﷺ ، فالذي روى عمرانه أمر به وروى انس أنه فعله سواء . فصلى الظهر بوادي الحليفة ، ثم قال : لبيك حجا وعمرة » .

دلائل ترجيح القرآن

والحاصل انه يترجح القرآن في وصف حجه عليه الصلاة والسلام لأوجه كثيرة نذكر منها عشرة أوجه مما ذكره ابن القيم^(٢) :

١ - ان روايتها اكثر من غيرهم ، خلافا لما ذكره النووي ان رواية الافراد اكثر ، ومن راجع تفاصيل الروايات في زاد المعاد وغيره لحظ ذلك بسهولة ، وقد قدمنا ذكر عدد رواية القرآن اشعارا بذلك .

٢ - ان عبارات الاخبار بذلك تنوعت ما بين سماع لاهلاله ﷺ بلفظه الذي سمع منه واخبار عن اخباره ﷺ عن نفسه بالقرآن ،

واخبار عن رسول الله ﷺ أن ربه أمره بان يفعله وعلمه اللفظ الذي يقوله . . . بينما جاء الافراد من وصف الصحابي لما فهمه من فعله ﷺ .

٣ - ان طرق الأحاديث بذلك تعددت تعددا يبلغ التواتر . كما ذكرنا من عدد روايتها من الصحابة .

٤ - تصديق روايات من روى انه ﷺ اعتمر أربع عمرٍ لروايات القرآن ، لأنه اذا لم يكن قارنا تكون ثلاث عُمرٍ .

٥ - انها صريحة لا تحتمل التأويل ، بخلاف روايات الأفراد ، فانها محتملة للتأويل بشكل واضح .

٦ - انها متضمنة زيادة سكت عنها أهل الأفراد أو نفوها ، والذاكر مقدم على الساكت ، والمثبت مقدم على النافي .

٧ - ان رواية الأفراد أربعة : عائشة ، وابن عمر ، وجابر ، وابن عباس ، والأربعة رووا القرآن . فإن صرنا الى تساقط رواياتهم سلمت روايات من عداهم للقرآن عن معارض ، وان صرنا الى الترجيح وجب الأخذ برواية من لم تضطرب الرواية ولا اختلفت . .

٨ - انه النسك الذي أمر به ﷺ من ربه ، فلم يكن ليعدل عنه .

٩ - انه النسك الذي أمر به كل من ساق الهدى ، فلم يكن ليأمرهم به إذا ساقوا الهدى

(٢) المرجع السابق ص ١٨٧ مع تصرف بشرح المرجحات وايضاها .

(١) في زاد المعاد ج ١ ص ١٩٤ .



غيره ، مع انه يقول : « لا أشك أن رسول الله ﷺ كان قارنا » .

وهذه المسألة فيها عبرة بالغة ألا نغتر بما يصدر احيانا عن بعض المجازفين من احكام متسرة على بعض الأئمة انه مخالف للسنّة ، بل نلتمس العذر ، ونعلم ان له وجهها جديرا بالاعتبار ، ولا نفيس الملوك على الصعلوك في غمة السلوك .

هذا ، والذي نرى في الموضوع ان نسلك طريق التوفيق بين هذه الآراء ، وذلك بأن يعتبر الحاج حاله وما هو الأليق بتحملة ، والأقرب لتحصيل خشوعه وحضور قلبه ، فذلك مقصود عظيم لا ينبغي اغفاله لدى اختيار كيفية أداء هذا الركن الاسلامي العظيم .

د. نور الدين عتر

ثم يسوق هو الهدي ويخالفه .

١٠ - انه النسك الذي أمر به آله وأهل بيته واختاره لهم ، ولم يكن ليختار لهم الا ما اختار لنفسه ﷺ^(١) .

وقد تقوى بهذا ترجيح القران على التمتع والإفراد من حيث الاستدلال بفعله ﷺ على ما اختاره محققون من مذاهب متعددة ، لكن الترجيح لدى أصحاب المذاهب اتخذ مسلكا آخر لا يتوقف على هذا الوجه من الاستدلال ، بل استند كل فريق الى مرجحات ظهرت لديه في المسألة . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك تحقيق النووي في الموضوع ، فانه يرجح كونه ﷺ قارنا ، ثم يرجح الأفراد على غيره من أوجه الإحرام باستدلال آخر ، كما سبق لذلك الحنبلية ومقدمهم رئيس أهل الحديث الامام المجلد احمد بن حنبل فقد رجح التمتع وفضله على



(١) وثمة مرجحات أخرى ذكرها ابن القيم ، لم نعرض لها ، اختصاراً ، ولما فيها من احتمال الخدش .